

تقييم تطور التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020
*Assessment of the Evolution of Foreign Trade and Its Impact on Economic Growth in Algeria for the
 Period 2000-2020*

طرفة أحمد

TERFA AHMED

a.terfa@univ-dbkm.dz، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، مخبر الاقتصاد الرقمي،

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0006-0131-4847>

بكوش كريمة

BEKKOUCHE KARIMA

k.bekkouche@univ-dbkm.dz، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، مخبر الصناعة التطوير التنظيمي والإبداع،

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0001-9044-493X>

تاريخ النشر : 2026.01.01

تاريخ القبول : 2025.11.21

تاريخ الاستلام : 2025.11.05

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ، حيث تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي ، وكذا مساهمتها في الناتج الداخلي الخام من جهة وتوفير احتياجات الاقتصاد من جهة أخرى، غير أن قطاع التجارة الخارجية يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، حيث أن الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطور أسعار المحروقات من جهة وكذا نجاعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى. وللتخلص من هذه التبعية فقد تسعى الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من البرامج والإصلاحات والتي تقوم بالأساس على ترقية الصادرات ومن ثم البحث على سبل الإدماج في السوق الدولية من خلال مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي..

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، ترقية الصادرات، تخفيض الواردات، الميزان التجاري.

تصنيف JEL : F1 ، F31 ، G1

Abstract: The purpose of this study is to analyze the impact of foreign trade on economic growth in Algeria during the period 2020-20. 00, as foreign trade is considered one of the most important areas of interaction between the local economy and the economies of the outside world, as well as its contribution to the gross domestic product on the one hand, and providing the needs of the economy on the other hand. On the other hand, the foreign trade sector suffers from dependency on the fuel sector, as the trade balance is directly affected by the development of fuel prices on the one hand, as well as the effectiveness of development measures aimed at reducing imports and increasing exports on the other hand. In order to get rid of this dependency, Algeria may seek to undertake a set of programs and reforms, which are mainly based on promoting exports and then searching for ways to integrate into the international market through its efforts to join the World Trade Organization, as well as the partnership agreement with the European Union.

Keywords: Foreign trade, promoting exports, reducing imports, trade balance.

JEL Classification Codes: F1, F31 , G1

المؤلف المرسل : طرفة أحمد، a.terfa@univ-dbkm.dz

1. مقدمة

يُعَدُّ قطاع التجارة الخارجية من الركائز التنموية المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث شهد هذا القطاع تطورًا ملحوظًا عند انتقال البلاد من مرحلة الاقتصاد الموجَّه إلى مرحلة اقتصاد السوق. وقد تميَّزت هذه المرحلة بانخراط الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلى جانب توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسة تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية وتعزيز انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج.

وتتسم السياسة التجارية للجزائر بارتباطها الوثيق بالمحروقات، إذ يتأثر الميزان التجاري بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط والغاز من جهة، وبمدى فعالية الإجراءات التنموية الرامية إلى تقليص حجم الواردات وزيادة قيمة الصادرات من جهة أخرى. ومن خلال هذه الدراسة، نسعى إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، وذلك عبر تقييم تطور الميزان التجاري، ودراسة التركيب السلي والجغرافي لكل من الصادرات والواردات، واستجلاء انعكاساتها على الأداء الاقتصادي العام للبلاد.

تسعى الجزائر، شأنها شأن باقي الدول، إلى رفع معدل نموها الاقتصادي من خلال انتهاز سياسات تهدف إلى تطوير وتنويع الصادرات وتقليص الواردات بغية الارتقاء بالأداء الاقتصادي إلى مستويات أعلى من الكفاءة والاستدامة. وانطلاقًا من هذا التوجه، تبرز إشكالية البحث الأساسية في التساؤل التالي: إلى أي مدى تسهم التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟ ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعتبر التجارة الخارجية ضرورة حتمية ؟
 - ما مدى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي؟
 - قمنا بصياغة بعض الفرضيات من أجل وضع الإجابة الأولية على التساؤلات السابقة ونذكر منها :
 - التجارة الخارجية ضرورة حتمية للدول على حد سواء.
 - تساهم الصادرات بشكل كبير في النمو الاقتصادي
 - توجد علاقة تكاملية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
- يكتسب هذا البحث أهمية بالغة لكونه يتناول قضية محورية تتعلق بتحديت تحقيق النمو الاقتصادي خارج نطاق قطاع المحروقات، من خلال إبراز الأثر الإيجابي لتنويع القاعدة التصديرية وزيادة قيمة الصادرات في دعم الاقتصاد الجزائري وتعزيز قدرته على تحقيق تنمية مستدامة أقل تبعية لعائدات النفط والغاز.
- وتتمثل الأهداف المرجوة من هذا البحث فيما يلي :
- إبراز أثر وعلاقة الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - تسليط الضوء على أهم قنوات التنويع في مجال الصادرات
 - عرض وتحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر للفترة 2000-2020
- من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة، انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السببي (دراسة قياسية) لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي .

2. أساسيات حول التجارة الخارجية

تعد التبادلات التجارية بين الدول حقيقة لا يستغني عنها العالم، فلا يمكن لأي دولة ما أن تستقل اقتصاديا عن بقية العالم، متقدمة كانت أو متخلفة ، بهذا راجع إلى تعدد حاجيات الأفراد واختلاف توزيع المواد والمنتجات الصناعية الاستخراجية

بين الدول، مما أوجب قيام التجارة الخارجية بناء لتغيير جغرافية النقل، الإنتاج، الاستهلاك والعلاقات الاقتصادية، لقد بنيت التجارة قديماً على أساس التبادل أي تبادل السلع عن طريق المقايضة سلعة بسلعة وعلى حرية الاستيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات. (محمود، 1986، صفحة 08)

وتُعدّ التجارة الخارجية أحد المتغيرات الاقتصادية الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر في مستوى النمو الاقتصادي، والذي يُعتبر بدوره هدفاً استراتيجياً تسعى جميع الدول إلى تحقيقه ضمن مساعيها لتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي..

1.2. ماهية التجارة الخارجية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في احتلال مكان متميز وهام في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر، فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياساتها اهتماماً كبيراً ومن ذلك درج الكتاب الاقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر، وهم آدم سميث، دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل على أفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة التجارة الخارجية، أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية. (موسى و وآخرون، 2001، صفحة 13)

2.2. مفهوم التجارة الخارجية

التجارة الخارجية يقصد بها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (حمدي، 2000، صفحة 13)

يمكن القول إن التجارة الخارجية تقوم على عمليتين رئيسيتين هما التصدير والاستيراد؛ إذ تتمثل عملية التصدير في نقل السلع والخدمات المنتجة محلياً إلى الأسواق الخارجية بقصد بيعها، بينما تعني عملية الاستيراد اقتناء السلع والخدمات من الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلية

3.2. أهمية التجارة الخارجية

تنبع أهمية التجارة الخارجية من كونها أداة رئيسية لتوطيد العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين الدول، إذ تسهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وتوسيع نطاقها الجغرافي بدلاً من اقتصرها على السوق المحلية، كما تعمل على تعزيز الترابط بين الدول وتدعيم التبادل الحضاري والثقافي فيما بينها، بما يعزز التكامل الاقتصادي والانفتاح على المحيط الدولي.

كما أسهمت التجارة الخارجية في توفير مجموعة واسعة من السلع والخدمات في إطار مبدأ التخصص الدولي، مما مكّن الدول من الحصول على المنتجات بأسعار أقل وبجودة تنافسية. وهي بذلك تعزز القدرة التسويقية للاقتصاد الوطني من خلال توسيع نطاق الأسواق الخارجية وخلق فرص جديدة للتبادل التجاري، فضلاً عن مساهمتها في رفع مستوى رفاهية المجتمعات عبر إتاحة منتجات وسلع كانت غير متوفرة محلياً، وبالتالي تلبية حاجات المستهلكين وتوفير تنوع أكبر في الخيارات المتاحة لهم.

وتتجلى أهمية التجارة الخارجية أيضاً في دورها المحوري في استغلال الموارد الاقتصادية وتوظيفها في إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير نحو الدول التي تحتاجها، مما يساهم في تحقيق عوائد مالية إضافية. كما تُعد عاملاً أساسياً في دعم مسار التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل القومي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الدخل الفردي ويسهم في تعزيز جهود النمو والتنمية الشاملة للدولة..

كما تسهم التجارة الخارجية في تحقيق إيرادات من العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير، وهو ما ينعكس مباشرةً على تحسين وضع الميزان التجاري ويعزز قدرة الدولة على تمويل وارداتها ودعم استقرارها الاقتصادي.

4.2. مفهوم الميزان التجاري

تمثل المعاملات التجارية نوعاً من المعاملات الجارية وأحد عناصر ميزان المدفوعات فهو عبارة عن سجل يتضمن قيمة الصادرات والواردات السلعية لدولة معينة خلال سنة وتسمى الصادرات والاستيرادات المنظورة. (فرحان المشهداني و عبد الله العبيدي، 2013، صفحة 160) فإذا زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يعني فائض في الميزان التجاري، وإذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات فهذا يعني عجز في الميزان التجاري.

5.2. أهمية الميزان التجاري

تعتبر معاملات الميزان التجاري من المعاملات المستقلة ولذلك فإن رصيده يعد أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عالياً. (جيدل و دردوري، 2012، صفحة 78)

3. أساسيات حول النمو الاقتصادي

يُعدّ النمو الاقتصادي أحد القضايا الجوهرية التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها، إذ يُعتبر مؤشراً أساسياً على مستوى رفاهية المجتمع ودرجة ازدهاره الاقتصادي والاجتماعي..

1.3. تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، نذكر منها الأكثر شيوعاً واستعمالاً. إذ يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. (عجمية و وآخرون، 2007، صفحة 73). ويعرف على أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة. (عريقات حربي، 2006، صفحة 268). كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي فهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد. (خليفة، 2001، صفحة 09). من زاوية أخرى يعني التغير التلقائي في الاقتصاد الوطني وفي مؤشراتته بما يعني أيضاً ارتفاع الدخل الوطني ونصيب الفرد منه مثل الدخل والتجارة الداخلية والخارجية... الخ، دون تغيرات مقصودة في البناء الاجتماعي والثقافي أي بناء القيم والعادات والتقاليد ومستوى الصحة والتعليم... الخ. (بدران، 2014، صفحة 20)

يمكن القول بأن النمو الاقتصادي عملية تهدف إلى تحقيق زيادة متواصلة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي والناتج الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، وهو ما يعكس ديناميكية النشاط الاقتصادي واستمراريته تطوره..

2.3. خصائص النمو الاقتصادي

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي في: (بوزيدي ، 2006/12/14)

- التمدد: أي أن النمو ينتج عن ضخ مبالغ كبيرة في الاستثمارات العمومية الجديدة وعادة ما تمتلك نفس التجهيزات وتكون بنفس الإنتاجية، ولم يكن هذا النمو نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال.
- التكلفة: لأنه يتطلب ضخ مبالغ كبيرة لكسب نقطة واحدة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية التي تمولها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات.

- النمو العابر: لأنه مرتبط بأحوال أسواق النفط العالمية، فكلما ارتفعت أسعار البترول كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو والعكس صحيح.

3.3. العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

يتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية : (خليفة م.، 2013، الصفحات 04-05)

- ضعف أو غياب البنى التحتية من أبرز العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي، إذ تحدّ من كفاءة انتقال عوامل الإنتاج وتوزيع السلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك أو التصدير، بسبب نقص وسائل النقل البرّي وشبكات السكك الحديدية، إضافةً إلى قصور الخدمات المساندة مثل النقل المبرّد، التغليف والتعبئة، التي تُعد ضرورية لفعالية العملية الإنتاجية والتجارية.
- انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي واندلاع النزاعات الداخلية أو الإقليمية يؤديان لتراجع الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي أو للتصدير، مما يُضعف من قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو المستدام ويؤثر سلباً في بيئة الاستثمار والتنمية.
- التقلبات المناخية وغياب البيئة الاستثمارية الملائمة يُعدّان من العوامل المعرّقة لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ يؤديان إلى تقليص فرص الاستثمار والإنتاج، ويحدّان من قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة
- الاعتماد المفرط على عدد محدود من السلع التصديرية، وخاصة تصدير المواد الخام دون تصنيعها أو إضافة قيمة مضافة لها، يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الطلب العالمي، حيث يؤدي انخفاض هذا الطلب إلى تراجع عائدات الصادرات، مما ينعكس سلباً على قدرة الدولة في تمويل وارداتها من السلع والخدمات الإستراتيجية..

4.3. علاقة النمو الاقتصادي بالصادرات

يمكن القول إنّ العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تُعدّ من أكثر العلاقات ترابطاً في التحليل الاقتصادي، إذ تمثل الصادرات أحد المحركات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي. فكلما توسع حجم الصادرات وتنوّعت منتجاتها، زادت قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

إنّ تعزيز الصادرات والانخراط الفعّال في الأسواق الدولية يسمح للدولة بتوسيع قاعدة عملائها التجاريين ورفع حصتها في التجارة العالمية، الأمر الذي يُكسب قطاع الصادرات ديناميكية جديدة من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتحسين الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. كما أن زيادة مرونة السلع المصدّرة من حيث النوعية والجودة والأسعار تُعزّز من قدرتها التنافسية، ما يُسهم في زيادة حجم الطلب الخارجي عليها وبالتالي رفع العائدات المالية للدولة.

ومن جهة أخرى، تُؤدي زيادة الصادرات إلى تدفق أكبر للعملات الأجنبية، مما يُقوي مركز الدولة المالي ويُعزز قدرتها على تمويل الواردات والاستثمارات التنموية. كما ينعكس هذا التحسّن على رفاهية الأفراد من خلال ارتفاع مستويات الدخل وتوسّع فرص العمل وتحسين الخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، فالدولة التي تمتلك قطاعاً تصديرياً قوياً تكون أكثر قدرة على مواجهة تقلبات الطلب الخارجي أو الصدمات الاقتصادية العالمية، لأنها تمتلك تنوعاً في الأسواق والمنتجات يحدّ من هشاشتها أمام الأزمات.

وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد أن الصادرات تُعدّ قاطرة للنمو الاقتصادي، إذ لا تقتصر أهميتها على توفير العملات الأجنبية فحسب، بل تتعدى إلى تحفيز الابتكار، وتطوير البنية الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد الوطني نحو قطاعات أكثر تنافسية واستدامة.

من أجل تقريب الفهم أكثر، قمنا بدراسة وتحليل تطور الصادرات والواردات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وذلك في الجانب العملي.

5. تقييم التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2020

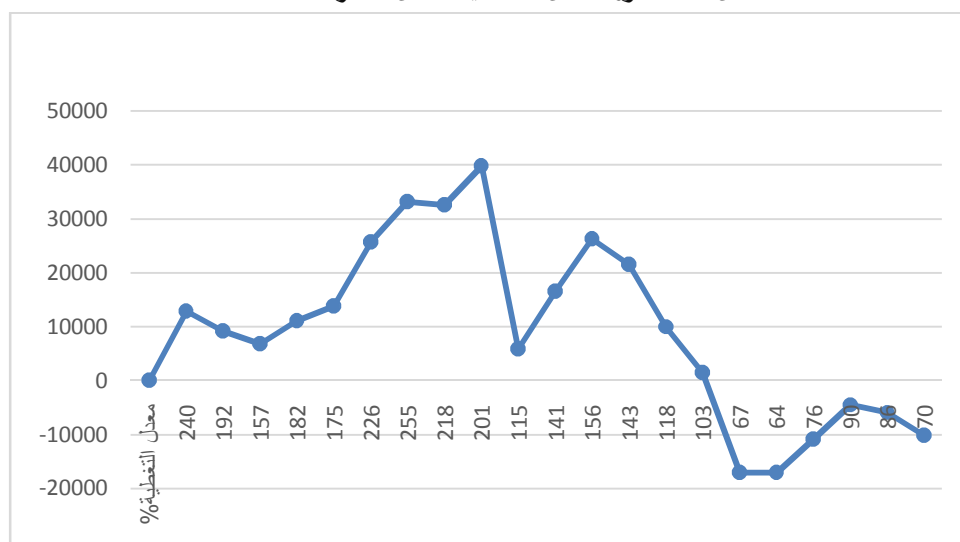
الجدول 01. تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	22 031	9 173	12 858	240
2001	19 132	9 940	9 192	192
2002	18 825	12 009	6 816	157
2003	24 612	13 534	11 078	182
2004	32 083	18 308	13 775	175
2005	46 001	20 357	25 644	226
2006	54 613	21 456	33 157	255
2007	60 163	27 631	32 532	218
2008	79 298	39 479	39 819	201
2009	45 194	39 294	5 900	115
2010	57 053	40 473	16 580	141
2011	73 489	47 247	26 242	156
2012	71 866	50 376	21 490	143
2013	64 974	55 028	9 946	118
2014	60 061	58 580	1 481	103
2015	34 668	51 702	-17 034	67
2016	30 026	47 089	-17 063	64
2017	35 191	46 059	-10 868	76
2018	41 797	46 330	-4 533	90
2019	36 076	42 032	-5 956	86
2020	24 003	34 167	-10 164	70

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2020

من أجل تقريب الفهم للجدول السابق، نقوم بتحليل أرقامه عن طريق صياغة الشكل التالي

الشكل 01. تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين عن طريق الاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

من خلال الجدول (01) والشكل (01)، يتضح أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضاً خلال خمس عشرة سنة من فترة الدراسة (2000-2020)، غير أن هذا الفائض لم يكن ثابتاً، بل تميز بتقلبات ملحوظة. ففي السنة الأولى من الفترة، أي سنة 2000، بلغ رصيد الميزان التجاري حوالي 12,858 مليون دولار، ثم شهد انخفاضاً في العام الموالي إلى 9,192 مليون دولار، وتواصل التراجع سنة 2002 إلى حدود 6,816 مليون دولار، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات على خلفية تراجع أسعار النفط عالمياً. غير أن هذا التراجع لم يدم طويلاً، إذ ارتفعت أسعار النفط سنة 2003 بشكل ملحوظ، مما انعكس إيجاباً على قيمة الصادرات الجزائرية، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري إلى 11,078 مليون دولار. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال السنوات التالية، ليبلغ ذروته سنة 2008 بفائض قدره 39,819 مليون دولار، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع معدل تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة 2003-2008، حيث تراوحت نسب التغطية بين 182% و255%. أما سنة 2009، فقد عرفت تراجعاً حاداً في معدل التغطية إلى 115%، نتيجة الانكماش الكبير في قيمة الصادرات المتأثر بالأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الدولي، لينخفض رصيد الميزان التجاري إلى 5,900 مليون دولار فقط. خلال الفترة 2010-2014، تحسن الاقتصاد العالمي تدريجياً بعد الأزمة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد، ونتيجة لذلك شهد الميزان التجاري الجزائري تحسناً ملموساً. غير أن هذا الاتجاه لم يدم طويلاً، إذ سجل الميزان التجاري عجزاً متتالياً خلال الفترة 2015-2019، بلغ ذروته سنة 2016 بعجز قدره 17,063 مليون دولار، بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى حوالي 45 دولاراً للبرميل. ورغم تسجيل تحسن نسبي في أسعار النفط ابتداءً من سنة 2017، فإن ذلك لم يكن كافياً لتعويض العجز الكبير، الذي تمت تغطيته من احتياطي النقد الأجنبي، ما أدى إلى استنزاف جزء معتبر منه. وفي سنة 2020، تفاقم العجز مجدداً ليلبلغ 10,164 مليون دولار، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات الجزائرية على خلفية الركود العالمي الناجم عن جائحة كورونا (COVID-19)، التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بفعل القيود والإغلاقات التي فرضت في معظم دول العالم.

1.5. التوزيع الهيكلي والجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

من أجل الحصول على تحليل دقيق للميزان التجاري سنحاول تحليل التوزيع الجغرافي والهيكلية للميزان التجاري.

1.1.5. التوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

التوزيع السلعي للصادرات : تتكون الهيكلية العامة للصادرات الجزائرية، إلى جانب منتجات المحروقات التي تشكل العنصر الرئيسي فيها، من مجموعة من السلع المتنوعة تشمل المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية، ومعدات وتجهيزات الإنتاج الصناعية والزراعية. كما يبينه الجدول الموالي الذي يعرض التوزيع السلعي لهذه الصادرات خلال فترة الدراسة.

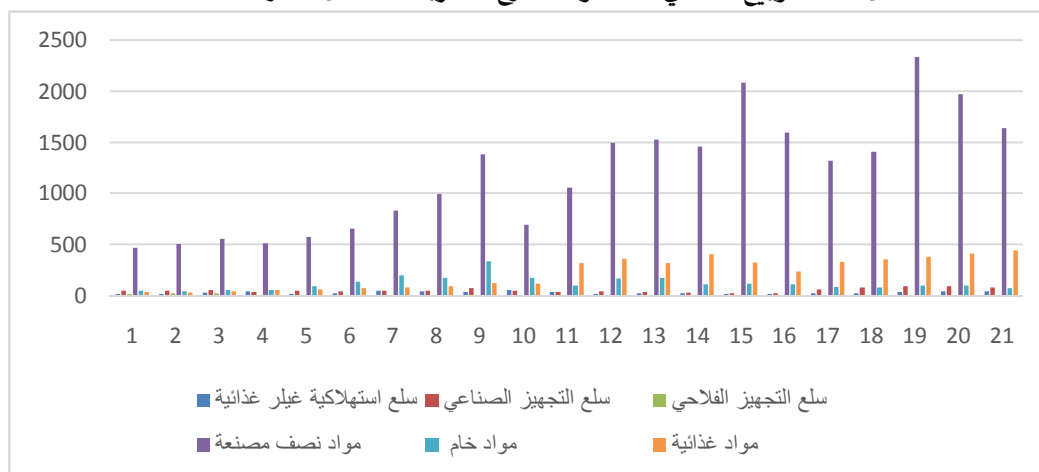
الجدول 02. التوزيع السلي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	32	21 419	44	465	11	47	13
2001	28	18 484	37	504	22	45	12
2002	35	18 091	51	551	20	50	27
2003	48	23 939	50	509	1	30	35
2004	59	31 302	90	571	0	47	14
2005	67	45 094	134	651	0	36	19
2006	73	53 429	195	828	1	44	43
2007	88	58 831	169	993	1	46	35
2008	119	77 361	334	1 384	1	67	32
2009	113	44 128	170	692	0	42	49
2010	315	55 527	94	1 056	1	30	30
2011	355	71 427	161	1 496	0	35	15
2012	315	69 804	168	1 527	0	30	16
2013	402	62 960	109	1 458	-	28	17
2014	323	57 513	110	2 087	2	16	11
2015	235	32 699	106	1 597	1	19	11
2016	327	28 221	84	1 321	-	54	19
2017	349	33 261	73	1 410	0	78	20
2018	374	38 872	92	2 336	0	90	33
2019	408	33 473	96	1 974	1	87	37
2020	438	21 742	71	1 638	0	77	37

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2020

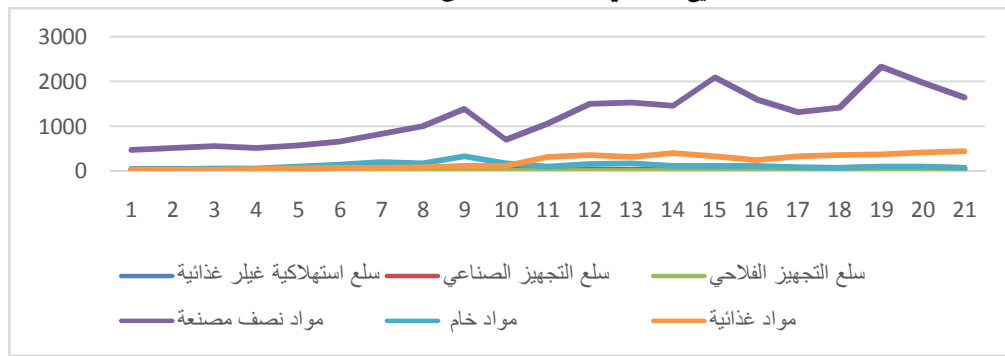
سبق أن أشرنا إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على صادرات قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار سنعمل على تحليل التوزيع السلي للصادرات الجزائرية مع التركيز بشكل خاص على الصادرات خارج قطاع المحروقات، بهدف إبراز مدى مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي وتنوع القاعدة التصديرية. ومن أجل توضيح المساهمة النسبية للصادرات خارج المحروقات نستعين بالشكل أدناه:

الشكل 02. التوزيع السلي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين عن طريق الاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

الشكل 03. التوزيع السلي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين عن طريق الاعتماد على بيانات الجدول

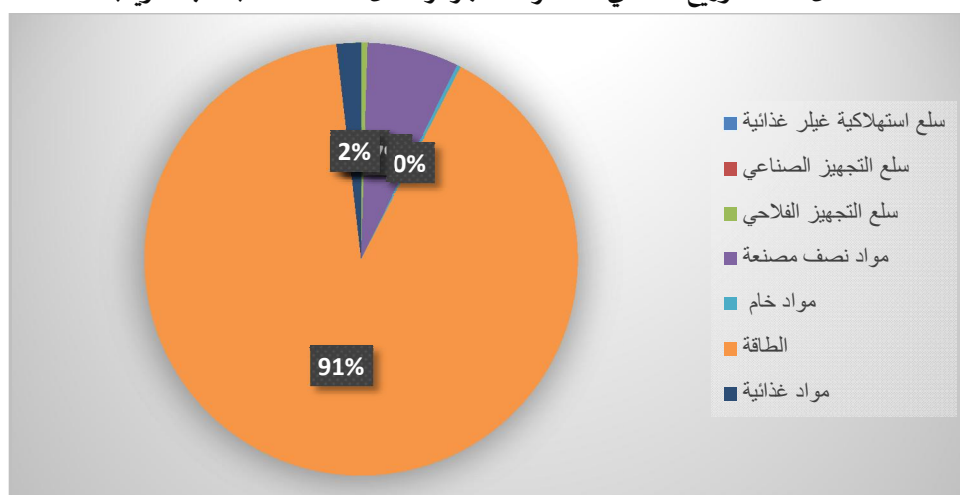
تُظهر بيانات الجدول السابق أن قيمة الصادرات الجزائرية لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقطاع المحروقات، إذ تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد أدى انخفاض أسعار البترول سنة 2001 إلى تراجع واضح في قيمة الصادرات، حيث بلغت سنة 2002 نحو 18,825 مليون دولار، قبل أن تشهد ارتفاعاً معتبراً سنة 2003 نتيجة الزيادة في أسعار النفط بسبب حرب العراق، لتصل إلى 24,612 مليون دولار. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال السنوات 2004 إلى 2008، حيث بلغت الصادرات في الأخيرة 79,298 مليون دولار. غير أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انعكست سلباً على أسعار النفط، مما تسبب في تراجع الصادرات الجزائرية سنة 2009 إلى حدود 45,194 مليون دولار.

ومع تحسن أسعار النفط خلال الفترة 2010-2012، شهدت الصادرات الجزائرية انتعاشاً جديداً، إذ بلغت قيمتها 57,053 مليون دولار في 2010، ثم 73,489 مليون دولار في 2011، واستقرت تقريباً عند 73,980 مليون دولار في 2012. إلا أن تدهور أسعار النفط ابتداءً من سنة 2013 أدى إلى انخفاض حاد في قيمة الصادرات، مما انعكس سلباً على وضعية الميزان التجاري الوطني. واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016، قبل أن تسجل الصادرات تحسناً تدريجياً سنة 2017 لتصل إلى 35,191 مليون دولار، ثم 41,797 مليون دولار في 2018 بفضل التحسن النسبي في أسعار النفط الخام.

ويأتي بعد قطاع المحروقات من حيث الأهمية التصديرية قطاع المنتجات نصف المصنعة، إذ بلغت قيمة صادراته حوالي 2,336 مليون دولار سنة 2018، تليه المواد الغذائية بـ 374 مليون دولار في نفس السنة. ويتضح من ذلك أن الصادرات خارج قطاع المحروقات ما تزال ضعيفة نسبياً، وهو ما يُعزى إلى هشاشة البنية الاقتصادية المحلية وغياب إستراتيجية وطنية فعالة لتشجيع القطاعات غير النفطية، فضلاً عن تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجالي الزراعة والصناعة. ومع ذلك، يُلاحظ تحسن تدريجي في مساهمة الصادرات غير النفطية، إذ ارتفعت نسبتها من 5.48% سنة 2007 إلى 6.87% سنة 2017 و 6.88% سنة 2018. أما سنتا 2019 و 2020، فقد تميّزتا بحدث عالمي استثنائي تمثل في جائحة كورونا (COVID-19)، التي خلّفت أثراً سلبياً واسعة على النشاط الاقتصادي العالمي، بما في ذلك الجزائر، حيث شهد قطاع الطاقة تراجعاً حاداً في مداخيله باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي. فقد تراجعت قيمة الصادرات إلى 33,473 مليون دولار سنة 2019، ثم إلى 21,742 مليون دولار سنة 2020 نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط بفعل القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي والتنقل الدولي.

كما أسفرت الجائحة عن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد عجز الميزانية، إلى جانب تداعيات اجتماعية طالت مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات الهشة. ورغم الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة، فإن أولوية الدولة الجزائرية انصبّت على حماية صحة المواطنين ومحاصرة انتشار الفيروس، باعتبار أن الإنسان يمثل رأس المال الاجتماعي الحقيقي الذي يُبنى عليه أي مسار تنموي مستقبلي. والشكل الموالي يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2020:

الشكل 04. التوزيع السلي لصادرات الجزائر خلال سنة 2020 (نسب مئوية).



المصدر: من إعداد الباحثين عن طريق الاعتماد على بيانات الجدول

يتضح من الشكل رقم (04) أن الصادرات البترولية تهيمن بوضوح على إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ تُشكل النسبة الأكبر من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبقى مساهمة الصادرات غير النفطية محدودة للغاية، لا تتجاوز في مجملها 9% ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الناتج المحلي الإجمالي، بوصفه مؤشراً للنمو الاقتصادي، لا يعكس الواقع الحقيقي للاقتصاد الوطني، الذي ما زال يواجه اختلالات هيكلية عميقة ناجمة عن الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات كمصدر أساسي للإيرادات.

فجميع العوائد تقريباً المتأتية من التجارة الخارجية ترتبط ارتباطاً مباشراً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتذبذبات الطلب الخارجي على الطاقة. وبالتالي، فإن أي ارتفاع في الطلب الخارجي يؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي الوطني، بينما يؤدي تراجعها إلى انكماشه، وهو ما يعكس حساسية النمو الاقتصادي في الجزائر تجاه العوامل الخارجية وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في خلق القيمة المضافة داخلياً.

2.1.5. التوزيع السلي للواردات: يوضح الجدول 3 الموالى التوزيع السلي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020:

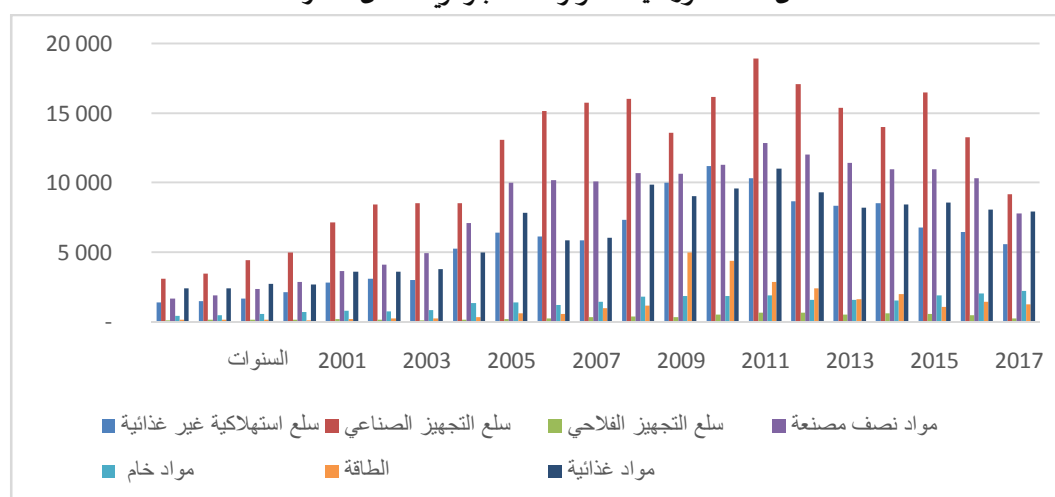
السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	2 415	129	428	1 655	85	3 068	1 393
2001	2 395	139	478	1 872	155	3 435	1 466
2002	2 740	145	562	2 336	148	4 423	1 655
2003	2 678	114	689	2 857	129	4 955	2 112
2004	3 597	173	784	3 645	173	7 139	2 797
2005	3 587	212	751	4 088	160	8 452	3 107
2006	3 800	244	843	4 934	96	8 528	3 011
2007	4 954	324	1 325	7 105	146	8 534	5 243
2008	7 813	594	1 394	10 014	174	13 093	6 397
2009	5 863	549	1 200	10 165	233	15 139	6 145
2010	6 058	955	1 409	10 098	341	15 776	5 836
2011	9 850	1 164	1 783	10 685	387	16 050	7 328
2012	9 022	4 955	1 839	10 629	330	13 604	9 997
2013	9 580	4 385	1 841	11 310	508	16 194	11 210

10 334	18 961	658	12 852	1 891	2 879	11 005	2014
8 676	17 076	664	12 034	1 560	2 376	9 316	2015
8 338	15 412	503	11 437	1 563	1 613	8 223	2016
8 511	13 995	611	10 985	1 527	1 992	8 438	2017
6 762	16 486	565	10 966	1 900	1 078	8 573	2018
6 459	13 293	458	10 300	2 014	1 436	8 072	2019
5 584	9 184	216	7 793	2 232	1 225	7 933	2020

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2020

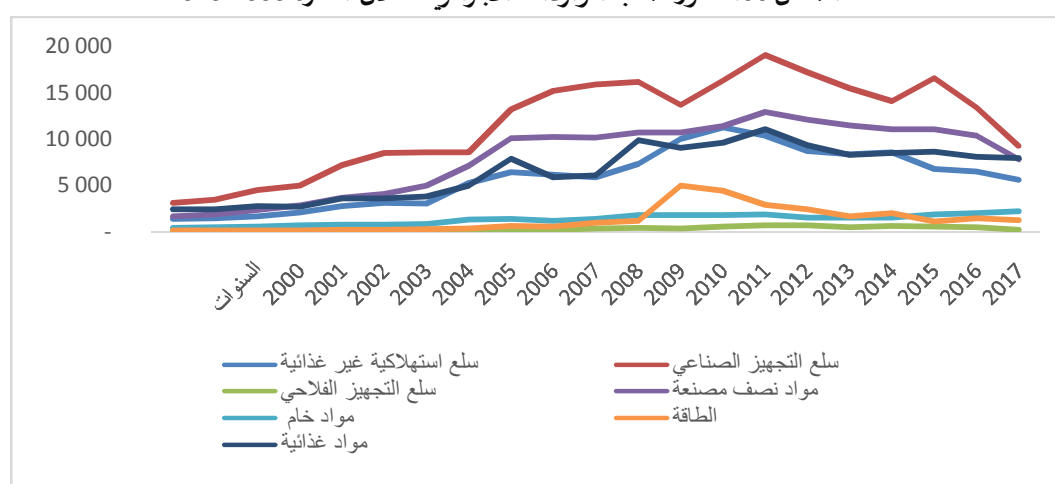
وللتوضيح أكثر فيما يخص تطور القيم والأوزان النسبية للأصناف الواردة في الجدول خلال الفترة المذكورة نقوم بتبسيط الجدول بواسطة الشكلين التاليين :

الشكل 05. تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين عن طريق الاعتماد على بيانات الجدول 03

الشكل 06. تطور نسب الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين عن طريق الاعتماد على بيانات الجدول 03

يتضح من الجدول والشكلين السابقين أن الواردات الجزائرية شهدت اتجاهاً تصاعدياً واضحاً خلال الفترة (2000-2020)، حيث ارتفعت قيمتها من 9,173 مليون دولار سنة 2000 إلى 9,940 مليون دولار سنة 2001 بنسبة نمو بلغت 8.36%. واستمر هذا الارتفاع بنسب متفاوتة، ليصل إلى 28.78% سنة 2007 و 42.88% سنة 2008، وهو ما يُعزى إلى دخول اتفاق الشراكة

الأورو-متوسطة حيز التنفيذ، بحيث ساهمت هذه الاتفاقية في توسيع المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي. خلال سنتي 2009 و2010، شهدت قيمة الواردات استقراراً نسبياً، قبل أن تعاود الارتفاع سنة 2011 بنسبة 16.74%، متأثرة ب إطلاق برنامج التنمية الخماسي الذي عزز الإنفاق العمومي والإنفاق الاستثماري، لتصل قيمة الواردات خلال هذه السنة إلى 50,376 مليون دولار.

وبصفة عامة، يمكن ملاحظة أن الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعاً مستمراً من سنة 2000 إلى غاية 2014، حيث بلغت ذروتها عند 58,580 مليون دولار. غير أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منتصف سنة 2014 أدى إلى تراجع إيرادات الدولة، مما دفع الحكومة إلى تبني إجراءات ترشيدية للإنفاق العام بغرض الحفاظ على التوازنات الخارجية. ومن بين هذه التدابير تقليص فاتورة الاستيراد، التي بدأت فعلياً منذ سنة 2015، حيث سجلت الواردات انخفاضاً في معظم الفئات السلعية باستثناء معدات وتجهيزات القطاع الفلاحي التي ارتفعت قيمتها من 658 مليون دولار إلى 664 مليون دولار.

وفي سنة 2016، تواصل تراجع الواردات في مختلف الفئات، مع تسجيل زيادة طفيفة في واردات المواد الأولية التي بلغت 1,536 مليون دولار. أما سنة 2017، فقد تميزت بتذبذب طفيف في الواردات تبعاً لاختلاف الطلب الداخلي، في حين شهدت سنة 2018 زيادة محدودة في بعض الفئات السلعية مقارنة بالعام الذي سبقها. وتجدر الإشارة إلى أن معدات التجهيز الصناعي استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي الواردات، إذ بلغت قيمتها 16,486 مليون دولار سنة 2018، أي ما يمثل 29% من مجموع الواردات، تلتها المنتجات نصف المصنعة ثم السلع الاستهلاكية غير الغذائية، بينما احتلت معدات التجهيز الفلاحي المرتبة الأخيرة بقيمة 611 مليون دولار.

وفي سنة 2019، بلغت قيمة الواردات الإجمالية 42,032 مليون دولار، مسجلة انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالسنة السابقة. فقد تراجعت خمس مجموعات من أصل سبع تشكل البنية العامة للواردات. فعلى سبيل المثال، انخفضت واردات العتاد الصناعي - التي تمثل نحو 31.5% من إجمالي الواردات - من 16,486 مليون دولار إلى 13,293 مليون دولار بنسبة تراجع بلغت 20% كما شهدت المنتجات نصف المصنعة انخفاضاً بنسبة 6.09% (من 10,966 إلى 10,300 مليون دولار)، والمواد الغذائية بنسبة 5.85% (من 8,573 إلى 8,072 مليون دولار)، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 4.52%-، ومعدات التجهيز الفلاحي بنسبة 18.92% (من 565 إلى 458 مليون دولار).

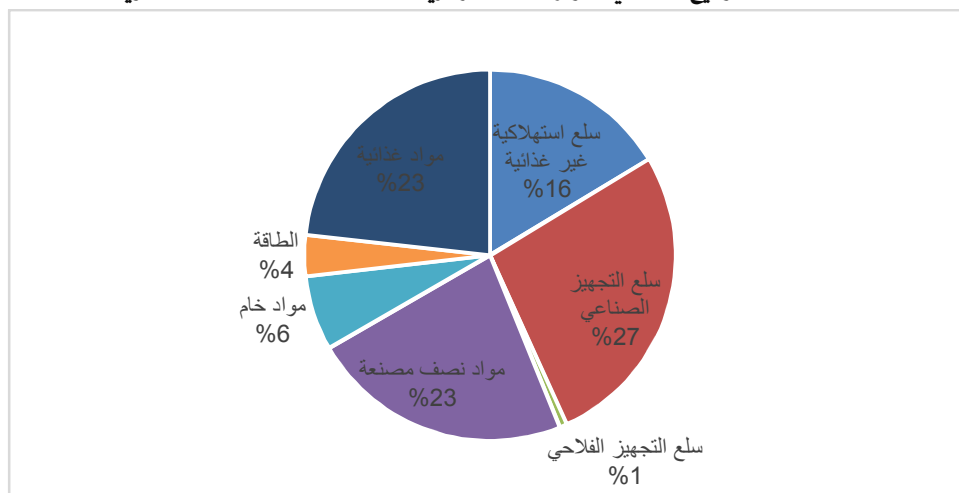
في المقابل، سجلت مجموعتان من الواردات ارتفاعاً خلال 2019، هما المنتجات الخام التي ارتفعت بنسبة 5.89% لتبلغ 2,014 مليون دولار، ومنتجات الطاقة وزيوت التشحيم التي ارتفعت بنسبة 33.22% لتصل إلى 1,436 مليون دولار.

أما سنة 2020، فقد تميزت بانخفاض حاد في الواردات بنسبة 18% لتستقر عند 34,400 مليون دولار. وتُعد هذه السنة استثنائية في تاريخ المبادلات التجارية الجزائرية بسبب الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، التي فرضت على الدولة اتخاذ إجراءات طارئة للحفاظ على المخزون الوطني من السلع الأساسية.

وفي إطار سياسة ترشيد الواردات، أُقرت عدة تدابير تنظيمية من بينها تعليق استيراد بعض السلع الفلاحية خلال موسم الجني، ومنع استيراد اللحوم المجمدة، إلى جانب مراجعة قائمة المنتجات الخاضعة للرسم الوقائي الإضافي المؤقت. كما قامت وزارة التجارة بإعداد مشروع مرسوم تنفيذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، وذلك في إطار تنظيم عملية الاستيراد وضبط السوق الوطنية.

والشكل الموالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال سنة 2020.

الشكل 07. التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2020 (نسب مئوية)



المصدر: من إعداد الباحثين عن طريق الاعتماد على بيانات الجدول 03

2.5. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

1.2.5. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020 : يوضح الجدول الموالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعتبر أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول 04. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول OCDE خارج EU	دول أوروبية أخرى	دول أمريكا الجنوبية	دول آسيا	أوقيانو سيا	الدول العربية خارج UMA	دول المغرب العربي	إفريقيا	المجموع
2000	13 792	5 825	181	1 672	210	0	55	254	42	22 031
2001	12 344	4 549	87	1 037	476	23	315	275	26	19 132
2002	12 100	4 602	130	951	456	38	248	250	50	18 825
2003	14 503	7 631	123	1 220	507	0	355	260	13	24 612
2004	17 396	11 054	91	1 902	686	0	521	407	26	32 083
2005	25 593	14 963	15	3 124	1 218	0	621	418	49	46 001
2006	28 750	20 546	7	2 398	1 792	0	591	515	14	54 613
2007	26 833	25 387	7	2 596	4 004	55	479	760	42	60 163
2008	41 246	28 614	10	2 875	3 765	0	797	1 626	365	79 298
2009	23 186	15 326	7	1 841	3 320	0	564	857	93	45 194
2010	28 009	20 278	10	2 620	4 082	0	694	1 281	79	57 053
2011	37 307	24 059	102	4 270	5 168	41	810	1 586	146	73 489
2012	39 797	20 029	36	4 228	4 683	0	958	2 073	62	71 866
2013	41 277	12 210	52	3 211	4 697	0	797	2 639	91	64 974
2014	38 352	10 060	94	3 078	4 754	0	619	2 974	130	60 061
2015	22 976	5 288	37	1 683	2 409	71	572	1 550	82	34 668
2016	17 221	6 945	80	1 943	2 197	0	416	1 173	51	30 026
2017	20 386	6 465	40	2 530	3 595	0	799	1 273	103	35 191
2018	23 654	6 950	40	2 660	5 351	0	712	1 669	132	41 168
2019	20 690	5 254	44	1 434	5 391	465	821	1 867	110	36 076
2020	13 624	3 139	64	1 243	3 561	142	507	1 578	145	24 003

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2020

يتضح من الجدول السابق أن الاتحاد الأوروبي يُعدّ الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، نظرًا لخصوصية العلاقات الاقتصادية التي تجمع الطرفين، والتي تُرجمت من خلال اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. وقد شهدت الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي تطورًا تدريجيًا خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، قبل أن تعرف تراجعًا في سنة 2009 نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب العالمي إثر الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الدولي آنذاك. وفي سنة 2010، عادت الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي إلى الارتفاع بنسبة 20.8% مقارنة بسنة 2009، مدفوعة بتحسين نسبي في النشاط الاقتصادي الأوروبي وارتفاع أسعار الطاقة. إلا أن الفترتين 2015 و2016 شهدتا تراجعًا جديدًا في الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، متأثرة بانخفاض أسعار المحروقات منذ أواخر سنة 2014، لا سيما وأن النفط ومشتقاته تمثل النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو هذه المنطقة.

ومع التحسن التدريجي في أسعار النفط سنة 2018، استعادت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي منحها التصاعدي، إذ بلغت 23,654 مليون دولار، أي ما يعادل 57.45% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية. وتأتي دول آسيا في المرتبة الثانية بقيمة 6,950 مليون دولار (16.88%)، تلتها دول القارة الأمريكية بقيمة 5,351 مليون دولار (13%).

غير أنّ سنة 2019 شهدت بداية تراجع الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لتبلغ 20,690 مليون دولار، واستمر هذا الانخفاض في سنة 2020 ليصل إلى 13,624 مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى التداعيات السلبية لجائحة كورونا (COVID-19) التي تسببت في ركود واسع وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية عالميًا، مما انعكس مباشرة على الطلب الأوروبي على الطاقة الجزائرية.

2.2.5. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020: يوضح الجدول الموالي توزيع الواردات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعتبر أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

الجدول 05. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول OCDE خارج EU	دول أوروبية أخرى	دول أمريكا الجنوبية	دول آسيا	أوقيانوسيا	الدول العربية خارج UMA	دول المغرب العربي	إفريقيا	المجموع
2000	5 256	2 194	603	142	599	64	144	52	119	9 173
2001	5 903	2 125	636	269	579	92	179	72	85	9 940
2002	6 732	2 485	757	385	943	127	366	127	87	12 009
2003	7 954	2 242	855	567	1 206	47	418	120	125	13 534
2004	10 097	3 071	1 097	1 166	1 952	56	525	169	175	18 308
2005	11 255	3 506	1 058	1 249	2 506	31	387	217	148	20 357
2006	11 729	3 738	777	1 281	3 055	0	493	235	148	21 456
2007	14 427	5 363	715	1 672	4 318	0	621	284	231	27 631
2008	20 985	7 245	659	2 179	6 916	0	705	395	395	39 479
2009	20 772	6 435	728	1 866	7 574	2	1 089	478	350	39 294
2010	20 704	6 519	388	2 380	8 280	0	1 262	544	396	40 473
2011	24 616	6 219	579	3 931	8 873	0	1 760	691	578	47 247
2012	26 333	6 160	1 652	3 590	9 538	0	1 555	807	741	50 376
2013	28 724	6 965	1 213	3 466	10 623	0	2 414	1 029	594	55 028
2014	29 684	8 436	886	3 815	12 619	0	1 962	738	440	58 580
2015	25 485	7 363	1 225	2 822	11 850	0	1 918	680	359	51 702
2016	22 472	6 249	936	2 857	11 709	0	1 927	701	238	47 089

2017	20 298	5 953	1 910	3 209	12 369	0	1 542	592	186	46 059
2018	21 099	5 837	1 542	3 546	11 557	0	1 904	546	166	46 197
2019	18 649	4 248	1 437	3 367	11 553	390	1 658	556	174	42 032
2020	14 609	3 649	1 398	3 256	8 798	330	1 588	392	147	34 167

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2000-2020

يتضح من الجدول أن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على الحصة الأكبر من الواردات الجزائرية خلال مختلف سنوات فترة الدراسة، إذ بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بما يعادل 29,684 مليون دولار، قبل أن تبدأ بالانخفاض التدريجي لتصل إلى 20,298 مليون دولار سنة 2017، أي ما يمثل نحو 44% من إجمالي الواردات الجزائرية. كما يُلاحظ أن الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي ومن باقي الدول شهدت تراجعاً ملحوظاً سنتي 2019 و2020، حيث بلغت نحو 18,649 مليون دولار سنة 2019، لتراجع أكثر إلى 14,609 مليون دولار سنة 2020. ويُعزى هذا الانخفاض الحاد إلى الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كورونا (COVID-19)، التي فرضت على الحكومة اتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية بغرض الحفاظ على المخزون الوطني من المواد الأساسية وضمان الأمن الغذائي في ظل القيود التي شلت حركة التجارة الدولية خلال تلك الفترة.

6. خاتمة

تُعدّ التجارة الخارجية من الركائز الحيوية في اقتصاديات الدول، إذ تُمكنها من الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات من الأسواق الخارجية، سواء كانت في موقع الدولة المصدرة أو المستوردة. وتترتب عن هذه العلاقات التجارية حقوق والتزامات متبادلة بين الدول، يتم التعبير عنها من خلال الميزان التجاري، الذي يُعد من أهم الأدوات التحليلية المستخدمة لتقييم الوضع الاقتصادي للدولة. ويُعتبر توازن الميزان التجاري مؤشراً أساسياً على قوة الاقتصاد واستقراره، مما يدفع الدول إلى تبني استراتيجيات اقتصادية وتجارية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وتنافسية أكبر في الأسواق الدولية.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر، باعتبارها إحدى الدول النامية، إلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي عبر الانخراط في المنظمات والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدت الجزائر في سبيل ذلك سياسات تجارية تحررية تهدف إلى توسيع حجم تجارتها الخارجية وتحسين اتجاهاتها وهيكلها، بما يعزز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن قطاع المحروقات.

شهدت الجزائر في بداية الألفية ارتفاعاً تدريجياً ومستمرّاً في أسعار المحروقات، مما انعكس إيجاباً على عائدات النفط وأتاح للدولة موارد مالية معتبرة مكنتها من تبني خطط إستراتيجية للتنمية الاقتصادية، ركزت أساساً على تطوير البنية التحتية وإنشاء صناعات وأنشطة جديدة بهدف دعم النمو. غير أن هذا المسار تعرّض لانتكاسة مع الانخفاض الحاد في أسعار البترول منتصف سنة 2014، وهو ما أثر بشكل مباشر على الميزان التجاري وأحدث اضطرابات في الاقتصاد الوطني.

ومن خلال تحليل هذه التطورات، يمكن استخلاص عدد من النتائج الجوهرية:

- يُعتبر قطاع التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، بحكم الطابع الريعي للدولة المعتمدة على تصدير المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات. ولهذا، تبنّت الجزائر خلال العقدين الماضيين سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى ترقيّة الصادرات خارج قطاع النفط، وتعزيز الاندماج في السوق الدولية من خلال الانفتاح التجاري وتوقيع اتفاقيات شراكة إقليمية ودولية.

- إن تحسين الميزان التجاري لا يتحقق بمجرد رفع القيود الجمركية أو غير الجمركية عن حركة السلع، بل يتطلب تنوع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط، إلى جانب التخصص الإنتاجي في مجالات تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، مما يسمح بتوسيع حجم المبادلات التجارية ورفع تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.
 - يبين هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2020) أن المبادلات التجارية للجزائر ظلت موجهة أساساً نحو دول الاتحاد الأوروبي، تليها جمهورية الصين الشعبية، في حين ظل التبادل التجاري العربي ضعيفاً جداً. كما استمر قطاع المحروقات في السيطرة على الجزء الأكبر من الصادرات، وهو ما يؤكد استمرار التبعية للنفط كمورد رئيسي للعائدات.
 - تواصل هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية، مقابل احتلال السلع الاستهلاكية والغذائية والمنتجات نصف المصنعة المراتب الأولى ضمن الواردات، مما يعكس ضعف التصنيع المحلي وعدم قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجيات الداخلية أو منافسة السلع الأجنبية.
 - تواجه السياسة التجارية الجزائرية عدداً من التحديات، أهمها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي لم تحقق التوازن المطلوب بين الطرفين، وضعف الهيكل الإنتاجي المحلي الذي يحد من تنوع الصادرات، إضافة إلى انخفاض احتياطي الصرف نتيجة تقلبات أسعار النفط، وهو ما يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.
- وعليه، يمكن القول إن تحقيق التوازن والاستقرار في التجارة الخارجية الجزائرية يتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة تركز على تنوع مصادر الدخل الوطني، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتعزيز تنافسية الصادرات غير النفطية بما يضمن اندماجاً فعالاً ومستداماً في الاقتصاد العالمي.

7. قائمة المصادر والمراجع

- احمد جابر بدران. (2014). *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. القاهرة: دار النشر الجيزة.
- حمدي عبد العظيم. (2000). *اقتصاديات التجارة الدولية*. الأردن: دار النهضة للطباعة والنشر.
- خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي. (2013). *مبادئ الاقتصاد*. دار الأيام للنشر والتوزيع.
- رشيدة جبدل، لحسن دردوري. (2012). محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. *مجلة البحوث الاقتصادية / المتقدمة*، المجلد 6. (العدد 01).
- عبد المجيد بوزيدي. (2006). خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر، *جريدة الشروق اليومي*، الجزائر. (العدد 1867).
- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون. (2007). *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*. مصر: الدار الجامعية.
- عريقات حربي محمد موسى. (2006). *مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي*. الطبعة الأولى. الأردن: دار وائل للنشر.
- محمد الحسن خليفة. (سبتمبر 2013). النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية. *المجلة المصرفية والاقتصادية*، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، بنك السودان المركزي، السودان. (العدد 69).
- محمود يونس. (1986). *مقدمة في نظرية التجارة الخارجية*. مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- موسى سعيد وآخرون. (2001). *التجارة الخارجية*. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- ناجي حسين خليفة. (2001). *النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم*. مصر: دار القاهرة.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA):

طرفة أحمد وبكوش كريمة. (2026). تقييم تطور التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020. *مجلة الاقتصاد الجديد*. المجلد 17 / العدد 01-2026.